◁ لعله من المفيد أن نوضح في البداية أن رسالة رجال الشرطة قد تطورت تبعاً لتطور أهداف المؤسسة الأمنية نفسها، نظرا لما تمر به المرحلة الحالية والمعاصرة من نظم وقوانين تتطور على مر العصور وكذلك ظروف ومتغيرات فرضت متطلبات أمنية كان لا بد للمؤسسة الأمنية الاستجابة لتلك الظروف.

وبما أن المؤسسة الأمنية هي المؤسسة الأكثر وضوحا في القطاع الخدمي وظائفها أكثر التصاقا وتأثيراً على المواطنين بالكامل.

فإن المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة هو نمط جديد من واجبات المجتمع نحو الوطن والمؤسسة الأمنية والتي تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية ومضاعفة القوة التي تساهم في إدارة الصراع بالطرق الحضارية بما يحقق السلامة الأمنية لرجل الشرطة وتحقيق السكينة والأمن والاستقرار للوطن والمواطن.

إن هذه المعطيات والمتغيرات تجعل من رجل الشرطة يستجيب لها دون أدنى تردد وبأقصى سرعة وأن تعمل المؤسسة الأمنية على استيعابها وتضمينها لبرامجها الأمنية.

د. فتحي أحمد السقاف*

المساندة والدعم المجتمعي تجاه رجال الشرطة

التحديات الراهنة

إن التحديات الراهنة والمستجدة المعاصرة للمؤسسة الأمنية تتطلب السعي مع كل ماهو جديد ومعاصر لمواصلة المتغيرات المحلية والدولية وجعلها تعمل جاهدة على تطوير نفسها وتحديث وسائلها لتظل على الدوام قادرة على القيام بدور فاعل للوصول إلى غاياتها المنشودة، وهذا هو التحدي الكبير الذي جعل من رجل الشرطة في المحك وعليه أن يتقبل المتغيرات وأن على المؤسسة الأمنية أن تعد العدة لنفسها لتتحمل تبعاتها بكل أمانة واقتدار، فالمؤسسة الأمنية أمام زيادة المشكلات والصراعات الأمنية وتعقدها عاماً بعد عام جراء التطور السكاني والانفتاح على العالم وزيادة قنوات الاتصال وتعقيدات الأعمال الإرهابية تجد نفسها مضطرة لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية العلاجية للمشكلات الاجتماعية والأمنية وأن المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة تدعم جهود المؤسسة الأمنية ويتعاون مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية والاقتصادية الحكومية والخاصة في نشر الوعي الأمني، والتعاون والتنسيق مع هذه الهيئات والمؤسسات وعلى المؤسسة الأمنية ورجل الشرطة أن تضع لنفسها استراتيجية أمنية شاملة، يكون للمسؤول الأول وهو رجل الشرطة الدور الرئيس في الإشراف والمتابعة والتقييم.

المتطلبات الراهنة والملحة

١- إبراز مفهوم الأمن الشامل ليضيف إلى أجهزة الأمن الأخرى وليعمق دورها في خدمة المجتمع لتستوعب دورها التقليدي وتضيف إليه وتغنيه بعناصر ضرورية وأبعاد جديدة وحديثة معاصرة تحقق في مضمونها مجتمعة مفهوم الأمن الشامل.

٢- إن الدعوة إلى تعميق دور رجل الشرطة المجتمع وإبراز جوانبه الايجابية الاجتماعية والإنسانية قد سبقنا إليه الكثيرون، ولعل الجديد الذي نود توضيحه يكاد يقتصر على النموذج العملي، الذي يجسد الفلسفة التي نادى بها المفكرون والقادة الأمنيون وذلك بالتركيز على أسلوب مهم من أساليب نشر الوعي الأمني، وتجسيد الدور المجتمعي تجاه رجل الشرطة، ففي العديد من دول العالم تسهم المؤسسات المجتمعية في العمل الوقائي والحد من الجريمة ومكافحة السلوك المنحرف حتى يصبح سلوكاً إيجابياً وحضارياً ممارساً لدى المواطن ويدرس ضمن المناهج التعليمية للمدارس، ومنها على وجه الخصوص بعض الدول الأوروبية،كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفي الإمارات العربية المتحدة، ولهذا وجب إنشاء مايسمى بالشرطة المجتمعية المتخصصة برغم أن مهام رجل الشرطة الحديث يتطلب أن يكون مجتمعياً أكثر من المجتمع نفسه.

٣- إن المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة ووجود الشرطة المجتمعية تعكس العلاقة بين فئات المجتمع ورجل الشرطة، وهو العمل المطوب للمؤسسة الأمنية الحديثة على أن تولي أهمية بالغة للمساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة.

٤-لقد ازدادت المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية بين المجتمع كبناء اجتماعي والشرطة كنظام أمني.

٥-إن المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة تمارس وتقوم على الأنظمة الديمقراطية الحضارية المنفتحة على تحقيق مصالح الفرد ومن ثم المجتمع وتحليل السياسات التكاملية وتهتم بمشاركة جميع أفراد المجتمع ويقاس أداء الدعم والمساندة المجتمعية لرجل الشرطة بمقدار حجم مشاركة الجمهور والمجتمع ومقدار انعدام الخوف من رجل الشرطة ومستوى خفض الجريمة وعدد ضحاياها وكذلك بتحسين ظروف الحياة وانخفاض المشكلات الاجتماعية.

٦- من الضروري أن نشير إلى المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة والتي تقوم على الاتصال الدائم بالجمهور، وتهدف إلى حل المشكلات بالمجتمع وتحسين العلاقة بين رجل الشرطة الحضاري والمواطن وتطبيق مبدأ الشرطة في خدمة الشعب وفي نفس الوقت تحافظ على سلامة رجل الشرطة وعدم استشهاده.

٧- إن التغييرات الوظيفية التي تقوم به الفئات المجتمعية والتي تقدم لرجل الشرطة تعتبر تغييراً بناءً وصادقاً في تكامل الأدوار وعادة مايكون مجال تأثيرها مباشراً على المشاركين في الميدان وتكون الاستجابة لأعمالهم سريعة.

٨- إن المساندة والدعم المجتمعي لرجل الشرطة والمؤسسة الأمنية يمكن تمييزه عن عمل الشرطة التقليدية بأن المؤسسة الأمنية تتطلب مشاركة جميع أجهزة الشرطة والمجتمع بجميع أفراده ومشاركة أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها وتخصصاتها ومشاركة التجار والاقتصاديين ومشاركة الموظفين والمدنيين ومشاركة كافة الأجهزة المدنية الأخرى بالإضافة إلى تحديد فاعلية الأداء في كسب ثقة وتعاون المجتمع وفي الحد من الجريمة وتجسيد الولاء الوطني، ويجب الإشارة هنا إلى أنه رغم ذلك مازال الخلط قائما بين مفهوم الدعم التكاملي المجتمعي لرجل الشرطة والعلاقات العامة على وجه الخصوص وكذلك مع الأداء الاتباعي للشرطة الذي يمكن اعتباره من الوسائل التي تساعد على تحسين علاقة الشرطة بالمجتمع.

٩- إن هذا الخلط بين مفهوم الدعم المجتمعي لرجل الشرطة مع المفاهيم الأخرى يرجع بالأساس إلى عدم وضوح الفكرة لدى العاملين بجهاز الشرطة وكذلك المتعاملين معهم من المجتمع .

١٠- إن تعبير الدعم والمساندة المجتمعية للشرطة هو لفظ يستعمل عادة بأكثر من تعريف وقد يعكس ذلك رغبة من المجتمع في العمل الوطني ومنهم من يستعملونه في ما يريدون بسيادة قيم معينة من العمل الأمني والشرطي إلا أن التحول من الشرطة التقليدية إلى الشرطة المجتمعية الحديثة سوف يواجه بالكثير من الانتقادات والمعوقات التي لا يمكن صرف النظر عنها وتكون هذه المعوقات على نوعين الأول من جانب الشرطة والثاني من جانب المجتمع.

● ماهو الدعم المجتمعي لرجل الشرطة؟

– الدعم والمساندة المجتمعية لرجل الشرطة والمؤسسة الأمنية هو نهج جديد قديم لحفظ الأمن المجتمعي والتي تعترف به المؤسسة الأمنية باستقلالية ومسؤولية مشتركة بين الشرطة والمجتمع في ضمان بيئة سليمة وآمنة لجميع المواطنين.

أي أنها المؤسسة الأمنية تهدف إلى إقامة شراكة فعلية فاعلة ومتكافئة بين الشرطة والفرد والمجتمع والجمهور معاً مما يمكن من خلالها قضايا السلامة لرجل الشرطة وعدم الاستشهاد في نفس الوقت تحقق الأمن والسكينة للمواطن والفرد وتجفيف منابع الجريمة في المجتمع ومناقشتها وتحديد الحلول الناجعة الكفيلة بإيجاد تعاون مجتمعي بين رجل الشرطة والمجتمع.

الآلية الفعلية لعمل الدعم والمساندة المجتمعية للشرطة

تتمثل في الآتي:

١- إتاحة قنوات التفاهم المجتمعي بين الشرطة والمجتمع المحلي حول دور الفرد المواطن العادي في منع الجريمة.

٢- إيجاد التعاون الدائم والمستمر المكمل لدور رجل الشرطة ودوريات وأقسام ومراكز الشرطة وعمل المؤسسة الأمنية من خلال الحراسة الشخصية والخاصة من المجتمع ومن مجموعات مراقبة الأحياء.

٣- بناء القدرات الذاتية للمواطن وتمكينه من الوصول إلى رجل الشرطة بسهولة ويسر وإدماج هذا السلوك في المناهج التربوية والتعليمية.

٤- تعزيز دور أفراد ورجال الشرطة العملية والعلمية والإنسانية وأفراد المجتمع لتمكينهم من المشاركة البناءة في معالجة مشاكل الجريمة بالطرق الحضارية والمساندة والدعم المجتمعي.

٥- تشكيل رأي عام محلي مجتمعي لدعم الضحايا من رجال الشرطة وتعزيز أقسام ومراكز الشرطة

٦- تدريب فرق الاستجابة أو ما يسمى بفرق وحدة الدعم السريع المساندة (النجدة) لرجل الشرطة والمليبة لطلب المواطن الفرد.

٧- تحسين إنارة الشوارع (الأضواء الأمنية) للحد من الجريمة وتشجيع المواطنين لجعل الأضواء العامة أمام كل منزل.

٨- تقييم البرامج المجتمعية وتجاوبها مع رجل الشرطة.

٩- إعطاء اهتمام خاص للفئات المجتمعية الضعيفة الذي من المرجح أن تصبح ضحايا سهلة مثل ضحايا النساء والاطفال.

١٠- تقاسم المسؤولية العامة وتجنيب استشهاد رجل الشرطة أو تعرضه للأذى ومساعدة صناع القرار المناسب في الوقت المناسب فضلا عن التزام المطاردة من الشرطة والمجتمع، وتحقيق السلامة والاحتياطات والاحتياجات الأمنية.

١١- تعزيز الثقة وتجنب المساءلة من الشرطة للمجتمع وتشجيع وتجنيب الفرد الذي يخدم رجل الشرطة.

١٢- حل النزاعات بين الأفراد داخل التجمعات السكانية بالطرق الودية وبأسلوب مجتمعي حضاري بطريقة ودية مايعزز السلام والاستقرار.

١٣- إسناد أنشطة مجتمعية لحل المشاكل على النهج التشاوري الذي يسعى باستمرار إلى المحبة والود للموافقة على الاستجابة المجتمعية وتجسيد دور رجل الشرطة المصلح وليس الجلاد لتحقيق الاحتياجات المجتمعية المحلية التي تم تحديدها.

١٤-مشاركة جميع أفراد الشرطة الداعمة والمساندة في الشرطة المجتمعية والاستجابة الفعلية والمبادرات لحل المشكلة.

١٥- التأكد من أن أي بلاغ أمني تبلغ به الشرطة من الفئات المجتمعية عبر مناطق الحدث يعتبر ذا أهمية بالغة والتوجيه بدعم كافة مناشط الشرطة.

مثال تطبيقي

اعتمدت بعض البلدان الأوروبية على المؤسسات الاجتماعية والأهلية غير الحكومية وتجسيد دور المؤسسات التربوية، حيث تم إدخال مادة الوقاية من الجريمة كمادة في المناهج الدراسية في المدارس الثانوية، وحققت بذلك نتائج ملموسة بحيث استطاعت تقليص وتخفيض معدل الجريمة، كما تعد التجربة المجتمعية في الوقاية من الجريمة هي الأخرى من التجارب المهمة والناجحة والتي لها علاقة أساسية بالسلوك الممارس والسلوك المكتسب ومرتبطة بالمؤسسات التربوية.

ضحايا القصف العشوائي لقذائف الهاون ... مَن يتحمل مسؤوليتهم؟

كتب/رياض مطهر الكبسي

□ كان الوقت بعد منتصف الليل حين سقطت قذيفة عشوائية على عمارة سكنية في حارة بير سريع بهبرة كادت تودي بحياة أسرة كانت تتهيأ لمغادرة المنزل بعد سقوط عدد من القذائف العشوائية على الحارة.

يقول الأخ ماجد علي المحيّا : بينما كنا نتهيأ لمغادرة المنزل بعد سقوط أربع قذائف هاون على الحارة وكانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد منتصف الليل، وكانت المواجهات دائرة والقصف شديداً هنا وهناك، إذا بقذيفة آتية من اتجاه الحصبة سقطت على سور العمارة التي نسكن فيها وأصابت سيارتي التي كنا على وشك أن نستقلها أنا وأفراد أسرتي للخروج من المنازل هرباً من القذائف، ولولا مشيئة الله تعالى ولطفه – حيث تأخرنا دقائق فقط – لكنا ضحايا تلك القذيفة.

ويضيف الأخ ماجد المحيّا : لم تكن تلك القذائف الأولى ولم تكن الأخيرة، حيث كنا في صباح ذلك اليوم في الأسبوع الماضي قد شيّعنا جثمان أحد أبناء الحارة سقطت عليه قذيفة بينما كان متوجهاً إلى البقالة لشراء بعض الأشياء، ولا تزال القذائف تتوالى، فيوم أمس سقطت قذيفتان.

ويتساءل المحيّا : إلى متى سنظل هكذا مهددين وخائفين حتى ونحن في منازلنا لم نعد آمنين وأصبحنا بين فكي كماشة الهروب من المنازل إلى حيث اللاماوى أو البقاء في منازلنا خائفين تحت رحمة القصف العشوائي.

يقال : مَن رأى مصائب الآخرين هانت عليه مصيبته، وقد تكون هذه الحارة نموذجاً للحارات المجاورة لمناطق المواجهات، والتي لم يسلم سكانها، وقد يكون هذا الشخص وغيره من الساكنين في تلك الحارات وأصحاب المنازل أقل خسارة ممن قضوا نتيجة القصف العشوائي ودفعوا حياتهم دون ذنب اقترفوه وراحوا ضحايا لما يحدث، فمن يدفع ثمن ما يحدث؟ ومَن يتحمل المسؤولية؟ هل الأطراف المتنازعة؟ أم المواطن الذي يبقى داخل منزله آمناً بأمان الله؟ وإلى متى سيظل المواطن يدفع ثمن ما يحدث ويدور؟!

حمل السلاح ونتائجه

هاني الرحبي

□ ظاهرة حمل السلاح واحدة من الظواهر التي بدأ المجتمع يلاحظ وجودها بشكل لافت، خاصةً منذ بداية الأزمة، وصار التجول بالسلاح في المدن يثير قلق الكثير من السكان ورجال الأمن على حد سواء.

ولقد لاحظنا في الفترة الماضية كيف أن حمل السلاح له مخاطر كبيرة، خاصةً عندما نسمع عن حالات القتل المتزايدة.

إن حمل السلاح واحد من مظاهر التخلف، ومخاطره لا تحصى، خاصةً إذا كان هذا السلاح يحمله شخص لا يمتلك الدراية والعقل الحكيم الذي يجنّبه خطر السلاح.

الإحصائيات التي تحكيها الجهات الأمنية تكشف وبمرارة أعداداً كبيرة من القتلى والمصابين نتيجة حمل السلاح، وإذا كنا نريد اقتلاع هذه الظاهرة فسنجد أن جهة وحدها لا تستطيع القيام بهذه المهمة، خاصةً بعد الأحداث الأخيرة في البلاد، وسيتطلب من الجميع الوقوف صفاً واحداً إلى جانب رجال الإعلام والمرشدين لنشر الوعي وإيجاد حراك اجتماعي أشبه بذلك الحراك الواعي الذي حدث في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م عندما بدأت حملة منع حمل السلاح، وكان لنتائجها أثر إيجابي انعكس في تقليل حوادث القتل والتقليل من أعداد الجرائم، وهذا ما نتمنى حدوثه.